



# الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين

## U.N.P.E.F

الموقع الإلكتروني : [www.unpef.com](http://www.unpef.com)

المكتب الوطني : 01 شارع محمد مادة - ساحة أول ماي - الجزائر



الجزائر في : 05 / 01 / 2017

## نشرة إعلامية رقم : 2017/01

### ملخص لقاء وزارة التربية الوطنية مع نقابات القطاع

في إطار اللقاءات الدورية عقدت وزارة التربية الوطنية لقاء مع نقابات القطاع العشر (10) + جمعية وفيدرالية أولياء التلاميذ يوم الثلاثاء : 03 جانفي 2017 برئاسة السيدة وزيرة التربية الوطنية وبحضور السادة : الأمين العام - مدير الديوان - مديرا استثمار الموارد البشرية - مدير التكوين - المستشاران المكلفان بالعلاقات مع النقابات ، حيث ساد اللقاء لغة الصراحة والوضوح والشفافية، وتم التطرق فيه للملفات التالية :

- 1- التعليم الحكومية 003 المتعلقة ببند الترقية الداخلية لـ 455 ألف منصب موزعة على الأطوار والأسلاك.
- 2- الامتحانات والمسابقات المنظمة بعنوان 2016 .
- 3- عمليات التكوين لفائدة موظفي ومستخدمي التربية الوطنية التي مست أسلاك التأطير و الأساتذة الجدد البالغ عددهم 69059
- 4- التواتر المدرسية.
- 5- التوظيف.
- 6- ملف التقاعد.
- 7- القانون الخاص لعمال التربية.
- 8- الخدمات الاجتماعية.

### من أهم ما جاء في تدخل رئيس الاتحاد UNPEF السيد الصادق دزيري:

#### التقاعد:

سجل الاتحاد بوضوح عدم التفاعل الإيجابي لوزارة التربية تجاه الملف من خلال:

- عدم تطبيق فحوى الاتفاق المبرم في المحضر المشترك بين الاتحاد والوزارة الذي نص صراحة بفتح نقاش معمق حول الملف والاتفاق على أرضية بين الشركاء والوزارة للدفاع عنها من طرف الوزارة أمام الحكومة ، وهذا الذي لم يتم.
- عدم اكتراث الوزارة بالعدد الهائل الذي قدم ملفات التقاعد الذي بلغ حسب تقرير الوزارة 41423 فكان رد الوزيرة هو منح فرصة للتراجع عن إيداع ملفات التقاعد ولم يسجل سوى تراجع 105 ملفا فقط .



فعلّق رئيس الاتحاد : السبب الحقيقي لعدم تراجع المعنيين وذهابهم قسرا وجبرا للتقاعد هو:

أ- عدم وضوح المشروع المصادق عليه بشكل واضح.

ب- الضباية السائدة في التعديل المقترح من طرف السيد رئيس الجمهورية الذي ورد على لسان السيد وزير العمل الذي فيده  
ببلوغ سن 58 و59 سنة هذا اللبس أحدث ريبة واضطرابا لدى الموظفين الذين قدموا ملفاتهم ، ولحد الساعة يتساءل الموظفون هل  
يمكننا الخروج يوم 31 أوت 2017 أم سيطبق القانون الجديد في ظل غياب الإعلام.

### •القانون الخاص:

لابد للجنة المشتركة أن تسرع في وتيرة عملها لإنهاء الملف في أقرب الآجال لإنصاف الأسلاك المتضررة من جهة وتطبيق محتوى  
المرسوم 266/14 المتعلق بثمين تصنيف شهادتي الدراسات الجامعية التطبيقية والليسانس.

### •التكوين:

تطرق فيه للعمليات التكوينية التي مست 69059 أستاذا جديدا منهم 41059 احتياطيا لحد الساعة والتي اعتبرها غير كافية  
وعلينا التفكير في استغلال المعاهد التكنولوجية المسترجعة بعد تسوية وضعيتها القانونية في التكوين القبلي المتخصص للأساتذة،  
وطرح تساؤلا حول المفاوضات بين وزارتي التربية والتعليم العالي فيما يتعلق بتوسيع الشبكة الوطنية للمدارس العليا للأساتذة.

### •المسابقات المهنية:

بالرغم من إجراء المسابقة المتعلقة برتبة مدير لجميع الأطوار حيث بقي العجز لأكثر من 2000 منصبا لأن المنصب غير مغري في  
غياب التحفيز لهذه الرتبة مما جعل عزوفا كبيرا عن تقدم الأساتذة ، وهنا طالب بالعودة للرخص الاستثنائية للسماح للأسلاك  
التالية للمشاركة في المسابقة وهم : النظار - مستشارو التربية - الأساتذة الرئيسيون في المتوسط والابتدائي وكذا مساعد مدير في  
الابتدائي ودون شرط احتساب 5 سنوات أقدمية في هذه الرتبة لتغطية العجز المسجل.

### •الوتيرة الدراسية:

أكد رئيس الاتحاد عدم إمكانية مناقشة هذا الملف في عجالة وفي لقاء كهذا مما يستوجب فتح نقاش معمق في الموضوع مع الشركاء  
والمهتمين والخبراء بمراعاة الظروف الاجتماعية والمناخية المتنوعة في الجزائر ، وحسب الإمكانيات المادية.

### •الخدمات الاجتماعية:

اجتمعت اللجنة 29 اجتماعا ولم تتوصل لحد اللحظة إلى التوافق حول القرار الجديد ، علما أن الهدف من إنشاء هذه اللجنة هو  
تحسين القرار لإضفاء شفافية أكثر في التسيير مع إعادة النظر في الضوابط التقنية بناء على الأولويات الاجتماعية غير أن بعض  
الأطراف ترغب في تغيير كل شيء ، وإن استمر الوضع في المشاكسات على هذا الحال سنسحب من هذه اللجنة ونطالب بالإبقاء على  
القرار كما هو إلى غاية تعديل المرسوم 303/82 المتعلق بتسيير الخدمات الاجتماعية لكل قطاعات الوظيفة العمومية.

### •القضايا العالقة المتعلقة بتطبيقات القانون الخاص:

حيث قدمنا بشأنها ملفات لمعالجتها من طرف المديرية العامة للوظيفة العمومية ولم نتلق أي جواب عنها لحد الساعة.

## الإجراءات المتفق عليها

- فتح نقاش حول الوتيرة الدراسية من جديد مع الشركاء والمهتمين .
- فتح ملف التقييم التربوي الذي يبدأ باستشارة ميدانية مع الأساتذة ابتداء من شهر فيفري القادم على أن تحتتم العملية بتنظيم ملتقى وطني في غضون شهر أفريل 2017.
- عقد لقاءات ثنائية مع الشركاء الاجتماعيين وإيجاد صيغة عملية للتواصل المستمر حيث وعدت السيدة الوزيرة بالتكفل الشخصي به.

### ملاحظة:

ستنظم مسابقة للتوظيف خلال سنة 2017 ، متى وما هي الاختصاصات المعنية سيفصح عنها لاحقا بعد ضبط الاحتياجات من طرف مديريات التربية بناء على عدد ملفات التقاعد خصوصا والمؤسسات الجديدة التي ستفتح، مع الإبقاء على القوائم الاحتياطية.

